

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٣٧٦

الخميس، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس باولو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرسمان

جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2015/37)

1503219 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2015/37)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي تيمور – ليشتي وغانا وغينيا – بيساو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميغيل تروفوادا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وسعادة السيد أنطونيو دي آغيار باتريوتا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للبرازيل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/37، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تروفوادا.

السيد تروفوادا (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لعرض تقرير الأمين العام (S/2015/37) عن التطورات الأخيرة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

منذ تقديم الأمين العام لآخر المستجدات إلى المجلس (S/2014/805)، جرى رصد بعض التطورات الجديرة بالذكر، بما في ذلك عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حيث تقرر تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو بتشكيلها الحالي لمدة ستة أشهر، قابلة للتجديد.

فيما يتعلق بإصلاح قوات الدفاع والأمن، أدخلت الوزيرة المكلفة بهذا القطاع تعديلات جديدة على القانون المتعلق بإنشاء صندوق المعاشات التقاعدية الخاص. كما قدمت إلى رئيس الوزراء قائمة بأسماء الموظفين الذين تتوافر فيهم شروط التسريح والتقاعد، هي قيد التحليل.

وفي كانون الثاني/يناير، قادت وزيرة العدل استعراض اعتماد البرنامج المقترح لإصلاح الجهاز القضائي. وستتضمن الوثيقة بعد أن يتم إقرارها جميع المقترحات المقدمة من الحكومة إلى اجتماع المائدة المستديرة للشركاء الدوليين، المقرر عقده في ٢٥ آذار/مارس في بروكسل. وسيكون ذلك خطوة هامة أخرى نحو إقامة نظام ميسر وشفاف وذي مصداقية للعدالة في غينيا – بيساو.

كما أجرى مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير الاستعراض الدوري الشامل الثاني عن غينيا – بيساو. وقدم توصيات، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي. وأوصت اللجنة أيضاً بانضمام البلد إلى عدد من الصكوك القانونية والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تمكنت الحكومة من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان وضمان مستوى مقبول من الوقاية ضد تفشي فيروس إيبولا. وبصورة عامة، تشير

الإجراءات والقرارات المتخذة إلى أن الرغبة في التغيير والدعم من الشركاء لم يضعفا.

واسمحوا لي أن أوجه انتباه المجلس إلى الاتجاه الذي تعتزم الحكومة أن تسلكه. وفقاً لبرنامج الحكومة ا للسنوات الأربع المقبلة، الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل الجمعية الوطنية، حددت استراتيجية وأولويات لاجتماع المائدة المستديرة في بروكسل، والذي يكتسي أهمية خاصة لدى مكتب الأمم المتحدة المتكامل. وقد أحرز تقدّم مشجّع في الهدف الأول – وهو تعزيز سيادة القانون وتعزيز الحكم الرشيد وإصلاح مؤسسات الدولة – فيما يتعلّق بالتخطيط الاستراتيجي ووضع التشريعات، ولا سيما في مجالات الدفاع والأمن والعدالة. وبهدف تعزيز الوحدة الوطنية، أعادت الجمعية الوطنية تنشيط اللجنة لتعزيز الحوار الوطني وأنشأت الهياكل اللازمة للقيام بذلك.

ورغم هذه الجهود، تظل الحالة هشة لأنه لا يمكن، كما يقول الأمين العام في كثير من الأحيان، أن يكون هناك سلام دائم من دون تنمية ولا تنمية من دون سلام دائم. ومن المؤكد أنه لن يكون هناك أي منهما من دون سيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ترحب منظومة الأمم المتحدة في غينيا – بيساو باعتماد الحكومة لنهج متكامل من أجل ضمان تكامل الجهود نحو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية اقترانا بالحكم الرشيد، مما يتيح إمكانية تعزيز التقدم الاجتماعي.

وتبيّن الأولويات التي أعلنت عنها الحكومة لبعثة التقييم الاستراتيجي أن العودة إلى النظام الدستوري، ولئن كانت إيجابية، فإنها لم تمكّن بعد من معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في غينيا – بيساو. وهذا يعني أن البيئة الاجتماعية – السياسية يقترن فيها مناخ يبعث على الأمل في مستقبل خالٍ من أوجه انعدام اليقين بحالة من الاستقرار ما زالت هشة.

ولا تزال غينيا – بيساو بحاجة إلى الدعم، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وإعادة هيكلة قطاع الدفاع والأمن، وتعزيز النظام القضائي، وتحسين أداء الإدارة العامة وتعزيز قدرتها على مكافحة الإفلات من العقاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، من بين أمور أخرى.

وبناء على ذلك، يوصي الأمين العام بتعزيز المساعي الحميدة لممثله الخاص من أجل الإسهام في تعزيز بيئة يسودها السلام والاستقرار مع تشجيع الحوار من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وتظل الثقة فيما بين القادة السياسيين في البلد دون شك عنصراً أساسياً من عناصر الاستقرار. وبالمثل، يجب أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل تشجيع التعاون وتعزيزه بين غينيا – بيساو وشركائها الدوليين بتوفير استجابة منسّقة لجهود الإصلاح في البلد. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص لتعميق الشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي بالنظر إلى الأبعاد الإقليمية والقارية والدولية والثقافية لمسألة التنمية في غينيا – بيساو.

واسمحوا لي أن أشدد على جانب ثالث بإعادة التأكيد على أن غينيا – بيساو تحتاج إلى بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، وأن البعثة بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن. إن نشر قوة إقليمية تدبير استثنائي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تتمثل مهمتها الرئيسية بصفتها جماعة اقتصادية إقليمية في تعزيز التنمية الاجتماعية–الاقتصادية للدول الأعضاء فيها بغية تحقيق الإندماج في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

من الواضح أن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى غينيا – بيساو لا يمكن أن تدوم إلى الأبد. ومن هذا المنظور، فإن الفكرة التي يجب أن تلهم الشراكة الاستراتيجية بين البلد والمجتمع الدولي في سياق المساعدة الإنمائية يجب أن تسعى

لتهيئة الظروف، لشعب غينيا – بيساو والشركاء على السواء، التي تمكن غينيا – بيساو من أن تتصرف من دون المساعدة الدولية. وتسعى الأمم المتحدة جاهدة من أجل ذلك الهدف باتخاذ مبادرات وتعزيز الإجراءات الرامية إلى الوصول لمرحلة لا تعود البلد فيها بحاجة إلى بعثة سياسية أو إلى قوة عسكرية أجنبية على أراضيها.

إن التحديات هائلة، وهي متعددة ومعقدة، ولكنها ليست مستعصية على الحل. ويتطلب توطيد السلام والاستقرار في غينيا – بيساو، وهو شرط مسبق للتنمية، بذل جهود مشتركة وصبراً ومثابرة. وفي هذا السياق، لم يكن التزام مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل تجاه ذلك البلد أكثر ضرورة وأهمية وإلحاحاً في ضمان أن الإنجازات التي تحققت حتى الآن قد توطّدت وأن تجاوزات الماضي صارت في عهدة التاريخ إلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ترافوادا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتريوتا.

السيد باتريوتا (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن صباح هذا اليوم بصفتي رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ميغيل تروفوادا على عرضه الثاقب وتقاسم رؤية التقدم المحرز والتحديات والفرص التي تواجه غينيا – بيساو اليوم. وأعرب عن امتناني بوجه خاص لاستعداده للتعاون مع لجنة بناء السلام من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في توفير أفضل دعم لسلطات غينيا – بيساو وشعبها.

قبل أسبوعين، عقدت تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام اجتماعها الأول لهذه السنة، وقد وجهنا دعوة إلى الممثل الخاص تروفوادا ورئيس الوزراء سيمويس بيريرا لتقديم إحاطة إعلامية من بيساو.

كما دعونا إدارة الشؤون السياسية إلى استخلاص المعلومات بشأن بعثة التقييم الاستراتيجي التي طلبها المجلس من الأمين العام من خلال القرار ٢١٥٧ (٢٠١٤)، المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقر بالإنجازات الجديرة بالثناء منذ تولي السلطات الجديدة مقاليد الحكم في غينيا – بيساو في حزيران/يونيه الماضي. لقد شهدت ذلك مباشرة في الخريف الماضي، عندما سافرت إلى بيساو. إن التحليلات الدقيقة الذي استمعنا إليها من رئيس الوزراء، وإدارة الشؤون السياسية والممثل الخاص للأمين العام خلال اجتماعنا الأخير في إطار لجنة بناء السلام، واستمعنا إليها مرة أخرى اليوم من السيد ترافودا، كلها متوافقة. وإذ تنهمك لجنة بناء السلام هذا العام بالاستعراض الهام لهيكل بناء السلام، أعتقد أن غينيا – بيساو تقدّم بعض الدروس القيمة في ما يتعلق بالتغيير الذي يمكن أن تحدثه الحكومة المشروعة والمؤهلة والشاملة للجميع عندما يقترن ذلك بمواكبة سياسية ملتزم بها من جانب الشركاء الدوليين.

ما هو مختلف اليوم عن أي وقت آخر في التاريخ الحديث لغينيا – بيساو هو أنه على الرغم من التحديات القائمة التي يشكلها الفقر المستشري وتركة عقود من الحكم غير المرضي، يبدو أن تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استقرارا للبلد وسكانه في متناول اليد. إن السلطات الجديدة، ببذلها الجهود المتواضعة والحسنة التوقيت والمدروسة جيدا، قد وضعت غينيا – بيساو على مسار واعد، وفي الوقت نفسه بيّنت استعدادها للتغلب على أوجه القصور في الماضي، ولتسيير الأمور بطريقة ديمقراطية تشمل الجميع وتركز على النتائج. وفي السبعة أشهر التي مضت على تولي السلطات الجديدة مهامها، تم انتهاج السياسات بصورة حكيمة وشجاعة، بما في ذلك بشأن مسائل شائكة مثل إصلاح جهازي الدفاع والأمن، والحاجة إلى إعادة

إبرام العقد الاجتماعي من خلال الحوار الوطني والمصالحة، وتحسين نظام العدالة. كما اتسمت هذه الحقبة الجديدة من التقدم بإيصال الخدمات الأساسية لعدد أكبر من الناس.

ويسرني أن ينظر المجلس في التوصيات التي تمخضت عن التقييم الذي أجراه الأمين العام مؤخرا، ويقدم تشخيصاً دقيقا وصادقا للكيفية التي يمكن بها لغينيا – بيساو التغلب على علل الماضي. ويشدد التقرير (S/2015/37) أيضا على المخاطر التي تنتظرنا. ويضع المسؤولية على السلطات لقيادة الإصلاحات وتولي زمامها مما يمهد الطريق نحو الديمقراطية والازدهار. غير أننا ندرك ذلك، وعلى الرغم من أن هذا الاستعداد هو أمرٌ أساسيٌ، فالمطلوب أيضاً الآن أكثر من أي وقت مضى هو ترجمة عبارات تأييدنا إلى أفعال. وينبغي أن يشكل تضامننا حافزا للمشاركة المستدامة على المدى الطويل. ولذلك، أود أن أحث البلدان المجاورة وأصدقاء وشركاء غينيا – بيساو على المشاركة بنشاط في اجتماع المائدة المستديرة من أجل غينيا – بيساو المقرر عقده ببروكسل يوم ٢٥ آذار/مارس، وعلى ضمان نجاحه.

واسمحوا لي أن أذكر المجلس بأننا نتعامل مع تحدٍ صغير النطاق نسبيا. وإذا لم نتمكن من النجاح في غينيا – بيساو فكيف لنا التفكير في النجاح فيما يتعلق بمشاكل أكبر وأكثر تعقيداً؟

لقد قطعنا شوطا طويلا في وقت قصير فيما يتعلق غينيا – بيساو، ونادرا ما تلوح فرص تعزيز مكاسب بناء السلام بصورة واعدة بالطريقة التي تلوح بها الآن في البلد. ولبناء الدولة على نحو مستدام، فإن البلد لا يزال يتطلب دعما قويا من الأمم المتحدة، لا سيما من مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وتقدم الحالة التي نشهدها أرضا خصبة لتعاون كلتا الهيئتين وتركيز الدعم الدولي على أولويات الحكومة. هذا يعني أنه ينبغي لنا مواصلة دعم العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وبالتالي نحن نرحب بتجديد وتحديث ولايته لمدة سنة واحدة. كما نقدر العمل القيّم الذي تؤديه بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو في تأمين المؤسسات وتعزيز إصلاح القطاع الأمني في البلد، ونحن نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد ذلك سياسيا. إن كلا من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لشريكان موثوقان لمواطني غينيا – بيساو؛ وقد أظهرتا التضامن والتفهم والقدرة على إحداث تغيير كبير خلال الأوقات الصعبة. وحيث إن الوضع آخذ في التحسن الآن، فسوف تكون مساعداتهما قيمة أكثر من أي وقت مضى. ولذلك تتطلب كلتا المؤسستين استمرار الدعم المخلص من المجلس.

أود أيضا أن أشدد على الحاجة إلى تعزيز دور المجتمع المدني، وخاصة النساء والشباب، في عمليات صنع القرار الرامية إلى تغيير نموذج الفقر والتخلف في غينيا – بيساو. لقد آن الأوان لبدء تغيير النظرة الطويلة العهد التي تقول إن غينيا – بيساو حالة مزمنة من الفساد والإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات. وينبغي لنا أن نؤيد اتباع نهج من شأنه أن يزيد إلى أقصى حد من إمكانات وقدرات واعدة لدولة مملوءة بالشباب والطاقة والرغبة في طي صفحة أحلك حقب تاريخها. ولذلك، يجب على الدولة أن تعزز الحوار داخل المجتمع، وأن تضرب المثل في ضمان أن تنحي الجهات الفاعلة السياسية خلافاتها جانبا بغية المضي قدما من أجل مصالح الأمة. يجب علينا أن نضاعف الجهود، جهود الشركاء الدوليين ومواطني غينيا – بيساو على حد سواء، لضمان أن تصبح أوجه التقدم المستدام والاستقرار هي الواقع الجديد من الآن فصاعدا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة غينيا – بيساو.

السيدة ب. دالفا (غينيا – بيساو) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠١٥. كما أشكر جميع أعضاء المجلس على السماح لوفد بلدي بالمشاركة على طاولة المجلس.

في البداية، يود وفد بلدي أيضا أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام لغينيا – بيساو، سعادة السيد ميغيل تروفوادا، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها من فوره بشأن التطورات في بلدنا والأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وكذلك على كل تفانيه والتزامه ببناء السلام في غينيا – بيساو منذ تعيينه. ونشيد بعمل المكتب ونرحب بتوصية الأمين العام بتمديد ولايته لمدة ١٢ شهرا إضافية.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص التقدير إلى سعادة السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على التزامه واهتمامه الشخصي وعلى دعوته الواضحة من أجل إيجاد حلول ملموسة لتعزيز عملية السلام في غينيا – بيساو. كانت تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام شريكا هاما لحكومة بلدي بسبب دورها الأساسي في التوفيق بين جهود المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم والمساعدة لغينيا – بيساو.

كما نعرب عن امتناننا لسعادة السفيرة صوفيا ميسكيتا بورغيس، الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على بيانها وعلى استعداد الجماعة لدعم بلدنا فيما يتعلق بهذه التحديات الجديدة في المستقبل.

وأعترف إليكم اليوم، بعد الطريق الطويل والدرب الشائك الذي قطعه البلد منذ إعادة إرساء النظام الدستوري، بأنني أشعر بكثير من التفاؤل لأخذ الكلمة في هذا المجلس. وكما أكد المتكلمون السابقون،

فقد ساهمت الجهود المبذولة والتقدم الذي أحرزته السلطات المنتخبة ديمقراطيا في غينيا – بيساو، بشكل كبير في تحسين الحالة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية في البلد.

كما أدت البيئة التي اتسمت بالاتصالات المفتوحة والتعاون والتفاهم بين المؤسسات المنتخبة الرئيسية في البلد، دورا هاما في تحقيق النتائج الإيجابية التي تتم رؤيتها في غينيا – بيساو اليوم.

ومنذ تولي الحكومة الجديدة مهامها، حددت ثلاث مراحل جديدة بوصفها استراتيجية لها للتصدي للتحديات التي يواجهها البلد: خطة حالة الطوارئ، وخطة الطوارئ والخطة الإنمائية المتوسطة الأجل.

وعندما تولت الحكومة مهامها، واجهت العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المبالغ المتأخرة من الرواتب وإضراب العاملين في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، والصعوبات في توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء الصالح للشرب. وبالإضافة إلى كل هذه التحديات، واجهت المنطقة دون الإقليمية وباء الإيبولا التي تعيّن على غينيا – بيساو أن تتخذ التدابير الوقائية. وخطة الحكومة للطوارى تركزت بدقة على تناول هذه المسائل.

واليوم، يمكننا أن نقول بفخر أن الحكومة قد تمكنت من الحد بقدر كبير من المبالغ المتأخرة من رواتب موظفي الخدمة المدنية، وإنقاذ السنة الدراسية، والتحسين الكبير في خدمات الكهرباء والماء الصالح للشرب، وتمكنت من الحفاظ على استمرار الرعاية الصحية، فضلا عن إبقاء البلد خاليا من إي إصابات مبلغ عنها بفيروس إيبولا.

وفي إطار خطة الطوارئ، شكلت الحكومة لجنة وطنية للتحقق من جميع العقود التي أبرمتها في السابق الحكومة الانتقالية فيما يتعلق بالتنقيب عن الموارد الطبيعية في البلد، في ضوء مشروعيتها القانونية، فضلا عن فوائدها للبلد. وستقدم الحكومة خطتها الإنمائية المتوسطة الأجل إلى المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي للمانحين المقرر عقده في ٢٦ آذار/مارس في بروكسل.

وتدرك سلطات غينيا – بيساو وشعبها تمام الإدراك أن استدامة السلام والتنمية في بلدنا هي مسؤوليتنا الأساسية. بيد أننا، بوصفنا بلدا هشا عانى من صعوبات هائلة وواجه التحديات لسنوات، في أمس الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي والمساعدة المالية إذا أردنا مواصلة السير على درب التنمية. نحن بحاجة الآن إلى التزام من جانب شركائنا أكثر من أي وقت مضى حتى يتسنى لنا أخيراً التركيز على تحقيق أهدافنا في مجال التنمية المستدامة، مثل بقية العالم. في ذلك الصدد، نأمل أن يرافقنا جميع شركائنا وأصدقائنا في مسيرتنا الجديدة وأن يشاركوا في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين الذي أشرت إليه آنفا. ونقدر ونشيد بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وسائر الشركاء الثنائيين لغينيا – بيساو على مشاركتهم في العملية التحضيرية للمؤتمر.

إن حكومتنا تنخرط انخراطا كاملا في عملية الإصلاح، وكما أكد رئيس الوزراء السيد دومينغوس سيمويس بريرا، لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو في اجتماعه الأخير، هنا في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن غينيا – بيساو لا تزال ملتزمة التزاما قويا بتنفيذ جميع الإصلاحات اللازمة لتمكين البلد من مواصلة المضي قدما. وفي حين أننا نعمل بشأن العديد من الإصلاحات الهامة، يظل إصلاح قطاع الأمن من أولويات الحكومة، وفي الواقع قد بدأت بالفعل عملية إصلاح قطاع الأمن، بالرغم من بطئها، بإسهامات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعمها وغيرها من الشركاء الثنائيين والشركاء المتعددي الأطراف. ومما يبين بالفعل أن الإصلاح جار على قدم وساق، تعيين الرئيس خوسيه ماريو فاز، في أيلول/سبتمبر لقائد جديد للقوات المسلحة، وتشكيل لجنة توجيهية لقطاع الأمن الوطني، ومشاركة الحكومة من خلال وزارة الدفاع والتسليم الذي جرى مؤخرا لبنيتنا التحتية العسكرية، بما في ذلك أربع ثكنات عسكرية يجري تجديدها في إطار برنامج إصلاح قطاع الأمن والدفاع في البلد بواسطة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولكل تلك الجهود، نشيد بغانا ونشكرها، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على كل ما تبذله من جهود وعلى كل ما فتئت الجماعة تحاول القيام به لصون السلام والاستقرار في غينيا – بيساو. بيد أنه من أجل تنفيذ تلك الجهود بشكل مستدام حقا، تعول غينيا–بيساو على المساعدة المالية من جميع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لتمكينها من تأمين صندوقها للمعاشات التقاعدية والحفاظ عليه للأفراد العسكريين المتقاعدين.

وفي الختام، أود أن ألفت انتباه المجلس إلى حقيقة أن جميع المشاكل التي تواجهها غينيا – بيساو تم الإبلاغ عنها مرارا في المجلس وفي مختلف المحافل الدولية على مر الأعوام. ونعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات ملموسة، وهو ما يتوقعه شعب غينيا – بيساو من المجتمع الدولي ومن جميع الحاضرين هنا. إن غينيا – بيساو لديها الكثير لتقدمه للعالم، ومع دعم المجتمع الدولي وإرادة شعبها المتواضع ومثابرته، من الممكن أن يتحقق ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل غانا.

السيد كاندا (غانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى قيادتها المتميزة. كما أود التأكيد على تقدير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغانا ودعمهما المتواصل لعمل المجلس نحو إحلال السلام والأمن العالميين من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

عقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر الاجتماع العاشر لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو هنا في مقر الأمم المتحدة،

بقيادة وزيري خارجية غانا وتيمور–ليشتي، من أجل استكشاف السبل الفعالة لتنسيق ومواءمة التدخلات الدولية لتحقيق أفضل النتائج الممكنة في جهودنا الرامية إلى كفالة الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي في غينيا – بيساو. و لم تغفل مداولاتنا شح الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات العالمية الملحة والمتعارضة. لكن ضرورة أن نسعى جاهدين للحفاظ على التقدم وإحرازه أبقتنا صامدين، وذلك إيمانا بأننا بدعم المجلس سنتمكن من منح شعب غينيا – بيساو الأمل في المستقبل.

ومنذ ذلك الحين، أحرزت حكومة غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة قدر من التقدم من أجل الحفاظ على المكاسب اللازمة للاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي في غينيا – بيساو. ولذلك أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير (S/2015/37) عن التطورات في البلد وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ونحث جميع الشركاء على مواصلة دعم غينيا – بيساو. وتؤيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لمدة ١٢ شهرا، حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦.

وستواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جانبها، دعم الجهود الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار والأمن، وكذلك إلى تعزيز التنمية المستدامة في غينيا–بيساو. ولذلك، قمنا بتمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لمدة ستة أشهر أخرى، والاحتفاظ بقوام القوة القائم بالرغم من تأثير مرض فيروس الإيبولا على الاقتصادات الهشة في غرب أفريقيا. إن دعم الأمم المتحدة للعمل الذي تضطلع به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو ضروري بالفعل للحفاظ على التقدم الذي أحرز حتى الآن في البلد.

ونظراً للتحديات السياسية الراهنة التي تواجهها جمهورية غينيا – بيساو، وضعت الحكومة برنامجا للإصلاح يتكون من ثلاث مراحل يشمل خطط الطوارئ والتنمية، وقد حثت شركاءها الإنمائيين على المساعدة في هذه العملية. وأوصى مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة في اجتماعه الـ ٣٣، من بين جملة أمور أخرى، بأن يشارك الشركاء الدوليون بشكل فعال في المؤتمر الدولي للمانحين لغينيا – بيساو، الذي يهدف إلى المساعدة في تمويل برنامج الإصلاح المقترح في البلد.

وتحقيقاً لتلك الغاية، سوف تستضيف غانا الاجتماع التحضيري في أكرا في ٩ شباط/فبراير.

وفي الختام، أود أن أحث شركاءنا الدوليين على مواصلة دعم غينيا – بيساو في جهودها الرامية إلى المحافظة على المكاسب التي تحققت في مجال توطيد السلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية، بالمشاركة بفعالية في مؤتمر إعلان تبرعات الجهات المانحة المقرر عقده في ٢٥ آذار/مارس في بروكسل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تيمور – ليشتي.

السيدة ميسكيتا بورغيس (تيمور–ليشتي) (تكلّمت بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية. كما أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي الوفد الصيني رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونتمنى لكم التوفيق. أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ميغيل تروفوادا، على موافاتنا بمعلومات عن آخر التطورات، والسفير باتريوتا بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يشرفني أن أخاطب المجلس هذا الصباح بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي تتألف من أنغولا، والبرازيل، والبرتغال، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا

الاستوائية، وغينيا - بيساو، وموزامبيق، وبلدي تيمور - ليشتي.

لقد أحرزت غينيا - بيساو تقدماً كبيراً في الأشهر الأخيرة تحت القيادة الثابتة للسلطات المنتخبة حديثاً. فقد اتخذت الخطوات الأولى لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز النظام القضائي، وتحسين إدارة إيرادات الدولة وتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والمرافق العامة، مع التركيز بشكل خاص على قطاع التعليم والوقاية من فيروس إيبولا.

فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، ما برح الرئيس الجديد لهيئة أركان القوات المسلحة يعيد تشكيل قيادات الوحدات المختلفة منذ تعيينه، وأنشأ وزير الدفاع لجنة لاستعراض قائمة الأفراد العسكريين الذين سيجري تسريحهم بالإحالة على التقاعد. ونشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة الإبقاء على بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. ونسلم بأهمية الدور الذي تضطلع به في الحفاظ على الاستقرار، وحماية السلطات والمؤسسات، وفي المشاركة في الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن. يجب أن تستمر تلك الجهود بطريقة مستدامة كجزء من برنامج شامل وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين الآخرين الذين لديهم تصوّر بخصوص استئناف التعاون في ذلك المجال، بما في ذلك بلدان الجماعة.

يشير تقرير الأمين العام (S/2015/37) إلى العديد من التحديات التي تنتظر غينيا - بيساو. ولذلك نشجع الحكومة على مواصلة إصلاحات أجهزة الدولة التي ترمي إلى مزيد من الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها لجميع مواطني غينيا - بيساو. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا تزال غينيا - بيساو دولة خارجة من الصراع بمؤسسات هشة ومؤسسات ذات موارد مالية شحيحة. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي جهود الإصلاح في الجوانب التقنية والمالية، بما في ذلك بضمان تحقيق الاستقرار من أجل تمكين السلطات الوطنية من تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

ولا تزال جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ودولها الأعضاء ملتزمة التزاما راسخا بدعم شعب غينيا - بيساو وسلطاتها. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت جلسة استثنائية لمجلس وزراء الجماعة مجدداً على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الجماعة في توفير المساعدة التقنية للبلد، مع الاستفادة من اللغة المشتركة والنموذج الإداري وخبرات دولها الأعضاء في التعاون مع غينيا - بيساو.

وكما سبق لممثل غانا أن ذكر في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن وزيري الخارجية لكلا بلدينا، بصفتهما رئيسي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على الترتيب، استضافا اجتماعاً مثمراً وناجحاً جداً لفريق الاتصال الدولي، حيث شاطرَنا دولة رئيس الوزراء دومينغوس سيمويس بيريرا بأولويات الإصلاح الرئيسية للحكومة. وألقى الفريق الضوء على الحاجة إلى أن تواصل البعثة مهمتها. كما يدعو الفريق جميع الشركاء الدوليين إلى المشاركة بنشاط في مؤتمر الجهات المانحة الدولية المعني بغينيا - بيساو المقرر عقده في بروكسل، في ٢٥ آذار/مارس.

بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، أود أن أؤكد لغينيا - بيساو الدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء في الجماعة لمؤتمر المانحين، وأننا سوف نواصل السعي لكي يشارك جميع الشركاء الدوليين مشاركة كاملة. وفي هذه المرحلة الحاسمة، من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي جهود الإصلاح الجارية والمخططة لها التي تبذلها سلطات غينيا - بيساو، وأن يدعم جميع أصحاب المصلحة الأولويات التي حددتها الحكومة وأقرتها الجمعية الوطنية.

وتواصل جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والدول الأعضاء فيها المشاركة في جهود التنسيق مع الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي. إن لجنة بناء السلام، وتشكيلة غينيا – بيساو التابعة لها، وفريق الاتصال الدولي البرامج الملائمة هي المنابر المناسبة جدا لتعميق هذا التعاون دعما للأولويات التي حددتها حكومة غينيا – بيساو.

وأخيرا، نقر بالدور الحاسم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ودور الممثل الخاص للأمين العام. وفي ذلك الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام الصادر مؤخرا عن غينيا – بيساو والتوصيات الواردة فيه، التي نؤيدها تماما، ولا سيما تمديد البعثة لمدة ١٢ شهرا، وتأييد المجلس للبعثة بوصفها ضامنا للاستقرار، وشريكا في إصلاح قطاع الأمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.